تصادم السياسات ومصائر الجماعات القومية العثمانية

فايز سارة

امتد عهد الدولة العثمانية ما بين أواخر القرن الثاني عشر والربع الأول من القرن العشرين، وهي الفترة الفاصلة ما بين قيام عثمان بن أرطغرل بتأسيس الإمارة العثمانية في آسيا الوسطى عام 1288 وقيام المجلس الوطني التركي بإيعاز من مصطفى كمال في العام 1924 بإلغاء الخلافة العثمانية ونفي الخليفة إلى سويسرا وبذلك سجلت رسمياً نهاية الدولة العثمانية، ونشأت بدلاً عنها الدولة التركية التي ينسب إلى مصطفى كمال فضل تأسيسها.

والعودة إلى العهد العثماني في موضوع السياسات القومية، تقود إلى قول، أن ذلك العهد شهد مستويين من السياسات، المستوى الأول، وامتد في أغلب العهد العثماني، وهي حقبة لم تكن فيها مسألة القوميات قد ظهرت وتبلورت بعد على نحو واضح، وفي خلال هذه الفترة، لم تظهر بصورة واضحة سياسات قومية لا من جانب العثمانيين الحاكمين ولا من جانب العثمانيين المحكومين وقد كان بينهم عرب وأكراد وأرمن في المشرق ويونان وسلاف وصرب في وسط أوروبا وشرقها، وكل ما يمكن تلمسه من سياسات خلال هذه الفترة من العهد العثماني يندرج في إطار السياسات الدينية أو السياسات الإقليمية، والسياسة الناتجة عن طموحات القادة. حيث كانت الدولة العثمانية معنية بمد نفوذها كدولة إسلامية في الأنحاء المختلفة ولا سيما في أوروبا المسيحية، فيما كانت أوروبا مشغولةً بمواجهة التمدد الإسلامي العثماني فيها، ومحاولة دفع العثمانيين عن المناطق المسيحية التي احتلوها من أوروبا، غير أن هذه الحالة لم تكن معزولة عن أمرين، كانا يظهران بين وقت وآخر الأول وهو طموحات القادة، والأمر في هذا لم يكن له محتوى ديني أو

قومي واضح، والثاني، أنه كان من الصعب تغييب الصفة التركية للدولة العثمانية، رغم البروز الخاص للصفة الإسلامية للدولة.

والمستوى الثاني من السياسات في الدولة العثمانية، امتد في الفترة المتأخرة من العهد العثماني، والتي صاحبت ظهور وتبلور المسألة القومية في القارة الأوروبية، وقد امتدت لاحقاً في الدولة العثمانية على مرحلتين، الأولى مبكرة وكانت في القسم الأوروبي من الدولة، فشملت شرق أوروبا ومنطقة البلقان، والثانية متأخرة نسبياً، وشملت بقية أنحاء الدولة العثمانية ولا سيما الولايات العربية، وفي خلال هذه الفترة، تبلورت سياسات قومية متناقضة، تشارك في صنعها والتعامل بها الأتراك والعرب والأكراد والأرمن إضافة إلى الألبان والمقدونيين وغيرهم في القسم الأوروبي، وفي الحالتين، فإن السياسات القومية، لم تكن خالصة تماماً، بل تداخلت فيها بقايا وترسبات السياسات الدينية، وفي بعض الأحيان السياسات الإقليمية والدولية، وطموحات القادة المحليين.

وتناوُلُ السياسات القومية في الدولة العثمانية، يبدأ من الحديث عن القوميات، وقد كانت كثيرة في الدولة بحكم الاتساع الكبير لها، والتي كانت تشمل في أواخر القرن التاسع عشر إضافة إلى المشرق العربي أجزاء من جزيرة العرب وشمال أفريقيا، وآسيا الوسطى وبعض إيران ومنها إلى الشمال تشمل بعض أرمينيا وأذربيجان، ثم اليونان، وأبعد منها إلى مولدافيا والمجر والبوسنة وما بينهما.

وحيث كانت الدولة العثمانية دولة متعددة القوميات، فقد كان العرب، يشكلون العدد الأكبر من سكانها حسب أرقام العقد الأول من القرن العشرين، حيث كان عددهم عشرة ملايين ونصف المليون، مقابل سبعة ملايين ونصف للأتراك، وأربعة ملايين لبقية القوميات وبينهم الأكراد والشركس والأرمن، وهي الأهم بين الجماعات القومية، وبسبب هذا التعدد والتنوع، سوف تقتصر الدراسة على نماذج من السياسات القومية العثمانية، ومنها سياسات الأتراك، والعرب، والأكراد والأرمن، وهي سياسات تعكس أهم مواقف الجماعات

القومية في الدولة العثمانية والتي رسمت مصائرها[1].

من السياسة الإسلامية إلى السياسة القومية

وعودةً إلى البداية، تبدو الإشارة ضرورية إلى أن الدولة العثمانية وبطبيعتها الإسلامية، نهجت سياسةً غير قومية في معظم عهدها، وهي في ذلك استندت إلى إرث من السياسة الإسلامية التي كرستها العهود الإسلامية السابقة من عهد النبوة إلى العهد العباسي والذي قامت الإمارة العثمانية في أواخره، وقد كرس سلاطين بني عثمان سياسة من سبقهم عند فتحهم البلدان الجديدة، وفي هذا يمكن التوقف عند محطتين: الأولى، ما قام به السلطان محمد الفاتح عقب فتحه القسطنطينية عام 1453 حين أعلن عن إجراء تنظيمات جديدة للحكم في الدولة، ومنها الاعتراف بمبدأ الاستقلال الذاتي للطوائف الدينية من غير المسلمين، وأعلن السماح وعدم معارضة إقامة الشعائر المسيحية في كل أنحاء الدولة العثمانية[2].

والمحطة الثانية، قيام السلطان سليم الأول عند احتلاله بلاد الشام بعد معركة مرج دابق 1516 باستقبال أمراء المناطق في بلاد الشام، بما فيهم أمراء جبل لبنان، وتثبيت زعامتهم في مناطقهم، وحفاظهم على امتيازاتهم التي كانت قائمةً قبل الاحتلال العثماني مقابل تأدية التزاماتهم وقيامهم بعبء الأمن[3].

والتدقيق في الحالتين، يعيد إلى الصورة، ما كان قد فعله العرب المسلمون عندما فتحوا بلاد الشام والعراق ومصر وغيرها، حيث أبقوا على كل ما لا يتعارض ويتناقض مع مصالح السادة الجدد، وأعطوا فسحة لغير المسلمين لممارسة عقائدهم وطقوسهم الدينية والاجتماعية.

---

(1) (1) أنظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، مكتبة أطلس (دمشق)، الطبعة الثانية 1993، ص 535.

(2) سعيد أحمد برجاوي، الامبراطورية العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت)، 1993، ص 78.

(3) سعيد أحمد برجاوي. . .، المصدر السابق، ص 96 ـ 97.

غير أن هذه السياسة أخذت تتعرض إلى تغييرات وتبدلات، ولا سيما مع توالي الضعف في الدولة العثمانية، ومع تزايد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية مما منع استمرار سياسة ثابتة للدولة، وقد فاقم في تبدلات السياسة العثمانية وانتقالها من السياسة الإسلامية إلى السياسة القومية التركية صعود المسألة القومية، والتي أخذت تتبلور بصورة واضحة في النصف الأول من القرن التاسع عشر مع بداية النهضة العامة في الدولة، والتي بدأت طلائعها مع التعليم الحديث، وانتشار الطباعة، وظهور الصحافة وأولها جريدة الحوادث التي صدرت في العام 1840 وبعدها صحيفة ترجمان أحوال الأسبوعية عام 1860، وقد فتح صدورهما الباب واسعاً أمام سلسلة من الصحف، وجميعها بين عوامل أدت إلى بلورة تيار الإسلام في الدولة والذي غالباً ما اتخذ طابعاً قومياً، وكان بين تعبيراته الأساسية ظهور الجمعية العثمانية الفتاة، والتي شكلها مدنيون وعسكريون عام 1865 للدعوة إلى قومية عثمانية ـ إسلامية، وتقييد السلطان بالدستور، ثم ظهر تعبير آخر بديل وأكثر ثورية نواته طلبة المدارس الحربية العثمانية إلى جانب مدنيين من الأتراك والعرب والألبان، هو جمعية تركيا الفتاة في العام 1889 التي تبنت إطاحة السلطان، وقد اتهمت الجمعية بتدبير انقلاب عام 1896 فتمت ملاحقتهم، ومن وسط بقيتهم العسكرية الموجودة في سالونيك تكونت جمعية الاتحاد والترقي، وقد اتخذت الماسونية ستاراً لنشاطاتها، وأفسحت حيزاً كبيراً في أوساطها لنشاط اليهود السفارديم الذين لعب بعضهم دوراً خطيراً في الحياة السياسية في الدولة العثمانية بعد أن تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني 1908 والحكم من وراء سلاطين ضعفاء، ومن خلف دستور يؤكد احترام القوميات في الإطار العثماني، فيما كان الاتحاديون يوغلون في تبني القومية الطورانية المتزمتة، ويعودون إلى الجذور التركية الوثنية قاطعين كل أواصر الصلة مع من تعايش معهم في إطار الدولة العثمانية بما في ذلك العرب المسلمون[1].

(1) أنظر عبد الكريم رافق، مصدر سابق، ص 383 ـ 384.

وبدا تبني قادة الاتحاد والترقي الفكرة الطورانية بأنه تدعيم للسياسة القومية التركية، وأساسها القول بالأصل الطوراني الواحد للأتراك، وأنه ينبغي جمع المنتمين إلى العرق التركي، ولم يكن هدف الطورانية زيادة عدد الأتراك في الدولة العثمانية فقط، وقد كانوا أقلية فيها، بل هدفها بعث الماضي العرقي واللغوي للأتراك الممتد إلى ما قبل الإسلام، وقبل قيام الدولة العثمانية وفكرتها في دولة إسلامية واحدة تقوم على المساواة بين القوميات.

لقد أدت هذه التطورات والتي ترافقت مع التوجه إلى سياسة تتريك الجماعات القومية، واضطهاد بعضها الآخر إلى صدمة الجماعات القومية المنضوية في إطار الدولة العثمانية، فاتجهت إلى الانفصال عن الدولة، وهو أمر ينطبق على الأرمن والأكراد والعرب الذين كانت أكثريتهم حتى وقت متأخر تعارض نزعة الانفصال عن الدولة العثمانية، وتكتفي أكثريتها بالمطالبة بالإصلاح.

وإذا كانت السياسة القومية التركية، قد عكست تطرفاً في التعامل مع الجماعات القومية المنضوية في إطار الدولة العثمانية، فإنه لا يمكن الفصل بين ما جسدته تلك السياسة، وما رسخته السياسة التي اتبعتها السلطات العثمانية قبل ظهور الاتجاه الطوراني، ووصول الاتحاديين إلى موقع النفوذ والسلطة في الدولة العثمانية بعد انقلاب 1908 الأمر الذي يعني أن سياسة الاتحاديين في التعامل مع الجماعات القومية الأخرى هي استمرار، بل تطوير لسياسة من سبقهم في رأس السلطة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما يمكن تلمسه في أمرين: **الأول**، هو سياسة الإبادة التي مارسها العثمانيون إزاء الجماعة الأرمنية، وقد كانت في إطار الدولة العثمانية منذ العام 1473 وتعايش المنتمون إليها مع غيرهم من الشعوب العثمانية نحو خمسة قرون متواصلة، بل إن الأرمن كغيرهم من العثمانيين قد شاركوا في تطور الدولة العثمانية وتقدمها حسبما يشير أكثر من مصدر عثماني[1].

(1) أنظر: ثورة العرب ضد الأتراك (حققه وقدم له د. عصام محمد شبارو)، دار مصباح الفكر، (بيروت، 1987، ص 47 ـ 48.

والأمر الثاني، تجسده السياسة العثمانية إزاء العرب والذين كانوا أكبر كتلة قومية في الدولة، وحسب الأرقام، فإن عدد العرب العثمانيين في بداية القرن بلغ عشرة ملايين ونصف مليون نسمة، مقابل سبعة ملايين ونصف للأتراك، وأربعة ملايين لبقية القوميات، ولم يخصص للعرب في البرلمان العثماني سوى ستين مقعداً مقابل مائة وخمسين للأتراك من مجموع قدره 245 مقعداً، ويمكن ملاحظة ذات التوجه في تهميش العرب في تخصيص أربعة مقاعد للعرب في مجلس الشيوخ الذي يعينه السلطان من مجموع أربعين مقعداً[1].

لقد تبلورت السياسة القومية التركية حيال الجماعات الأخرى في أربعة محاور: الأول إحياء النزعة الطورانية التركية القديمة، والثاني تحقيق السيادة للعنصر التركي على غيره من العناصر الأخرى، والثالث إتباع سياسة تتريك للجماعات المختلفة وبخاصة نحو العرب والأكراد، وهي حالة ما زالت تجسيداتها ماثلة حتى الوقت الحالي، والمحور الرابع خاص بالأرمن، وقام على أساس التخلص منهم، فتم القضاء على جزء منهم، وتهجير قسم آخر، وتتريك البقية ممن بقوا وعددهم قليل للغاية.

العرب بين سياستين:

لقد شكل العرب الكتلة البشرية الأكبر بين الجماعات القومية في الدولة العثمانية، وكانوا الأكثر تأثراً بسياساتها، ورغم أن أوضاعهم في ظل السياسة الإسلامية للدولة العثمانية لم تكن في أحسن حال، فقد بدت محتملة في ظل الطبيعة الإسلامية للدولة وتوافقها مع ديانة الأكثرية العربية، وتقاطعاتها الحضارية والثقافية بحكم الأصول العربية للدين الإسلامي.

غير أن علاقة العرب والعثمانيين أخذت تتغير منذ أواخر القرن التاسع عشر وصولاً إلى خروج العرب من تحت السيطرة العثمانية أواخر الحرب

(1) عبد الكريم رافق. . .، مصدر سابق، ص 535.

العالمية الأولى، وذلك بفعل عاملين، الأول السياسة القومية التي اتبعها الأتراك العثمانيون، والثاني السياسة القومية التي رسمها العرب، سواء رداً على السياسة القومية التركية أو نتيجة تطور المسألة القومية في البلدان العربية، والتي ارتبط ظهورها بانعكاسات وتطورات المسألة القومية في أوروبا ولدى الجماعات القومية المنضوية في إطار الدولة العثمانية.

وقد بدأت السياسة القومية العربية في حركة بعث أدبي ـ تاريخي في أواسط القرن التاسع عشر، كان من تجلياته نشاط مجموعة من الأدباء والمفكرين بينهم ناصيف وإبراهيم اليازجي وبطرس البستاني، ورشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي، وشبلي شميل وفرح أنطون وهو أمر دعمه ظهور الصحافة العربية التي توالى صدورها في الولايات العربية وفي الآستانة، وكان من بواكيرها جريدة مرآة الأحوال الصادرة في دمشق عام 1850 وصحيفة حديقة الأخبار التي صدرت ببيروت عام 1857 وكذلك الجوائب التي أصدرها بالعربية في الآستانة أحمد فارس الشدياق عام 1861، وكان ذلك يتم مع انتشار الطباعة والتي دخلت بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

غير أن تطورين هامين دفعا بالسياسة القومية العربية قدماً إلى الأمام، الأول هو ظهور الجمعيات والنوادي الأدبية والثقافية، والتي انضوى في إطارها مفكرون ومثقفون وعكست فكرة العمل المشترك لنشر الوعي والثقافة العربيين. ورغم أن جمعيات سبقت الجمعية العلمية السورية كان من أولها جمعية الآداب والعلوم التي تأسست ببيروت عام 1847، فإن الجمعية العلمية السورية المؤسسة عام 1857 من أهم تلك الجمعيات، وقد ضمت سوريين من مختلف الأديان والطوائف والمناطق، وامتدت لاحقاً لتصير لها فروع في القاهرة واستانبول، وكانت أول تعبير عربي موحد بعد ثلاثة قرون ونصف من الاحتلال العثماني، يزرع بذور الوطنية والتآلف القومي مستنداً إلى الثقافة والتراث العربيين[1].

(1) أنظر: عبد الكريم رافق. . .، مصدر سابق، ص 510 ـ 529.

والتطور الثاني والأهم في الحركة القومية العربية، تمثل في ظهور الجمعيات السياسية، وكان من أول هذه الجمعيات واحدة سرية أسسها شبان مثقفون في بيروت عام 1875 اتخذت لها برنامجاً قومياً ندد بمساوىء الحكم العثماني، وحض الشعب على الثورة وإطاحة الحكم.

لقد تطور إلى جانب هذه الجمعية وفي تقارب زمني معها عدد من الجمعيات السياسية العربية، والتي انضوت في واحد من الاتجاهين، اتجاه تبنى الدعوة إلى الإصلاح في إطار الدولة العثمانية، وكان منه حزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي تأسس في القاهرة عام 1912، وكانت له فروع في معظم أنحاء البلاد. واتجاه تبنى مبدأ انفصال العرب عن العثمانيين وإقامة دولة خاصة بهم، ومن هذا الاتجاه جمعية العربية الفتاة التي تشكلت في باريس عام 1911. غير أن هذين الاتجاهين توحدا في وقت لاحق مع صعود سياسة التتريك، واضطهاد العرب، ولا سيما بعد اعدامات القادة العرب في أيار/ مايو 1916، مما دفع العرب للقيام بالثورة التي أطلق الشريف حسين بن علي رصاصتها الأولى في مكة المكرمة في حزيران/ يونيو 1916 على الأتراك العثمانيين من أجل استقلال العرب وإقامة دولة مستقلة لهم.

لقد تمخضت ثورة العرب على الأتراك العثمانيين عن طرد الأخيرين من البلاد العربية، وفك الارتباط بينهما والذي استمر أربعة قرون متواصلة، وفتح الباب لتطورين مختلفين لكل من العرب والأتراك.

الأكراد وتبدل السياسات

يعتبر الأكراد أحد أكبر الجماعات القومية التي انضوت تحت لواء الدولة العثمانية، حيث سيطر العثمانيون في وقت مبكر على مناطق الأكراد الممتدة ما بين شرق الأناضول وشمال العراق، ومنطقة الشمال الغربي من إيران، واستمر خضوع الأكراد للدولة العثمانية، وشاركوا في تطورها طوال أكثر من ثلاثة قرون، وكان الأمراء الأكراد إحدى قوى الدولة الضاربة والمعروفين بالخيالة أو «السباهية» وقد حصلوا على امتيازات لقاء ذلك، ومع تزايد ضعف

الدولة أخذت تتوالى تمردات الأمراء الأكراد، وتتكاثر وبخاصة في القرن التاسع عشر، وفيه حصلت تمردات أعوام 1826، 1834، 1855، 1880، وكانت تمردات مسلحة سببها الأساسي إلغاء امتيازات الأمراء الأكراد[1].

لقد ساهم العثمانيون في إذكاء روح التناقض والعداء بين الأكراد والأرمن والذين كانت تتداخل مناطق سكناهم وبخاصة في شرق الأناضول، وأشاع العثمانيون تواطؤ الأرمن مع الروس في الحرب الروسية ـ العثمانية عام 1877 ودفعوا الأكراد للقيام بمذابح ضد الأرمن، وقد تكرر الأمر على نطاق أوسع في موجة كبرى من المذابح ضد الأرمن في العام 1894 والتي شارك في المسؤولية عنها ضباط وقادة وموظفين عثمانين كبار، ثم تجددت المجازر ضد الأرمن في الآستانة في أيلول/سبتمبر 1895 رداً على مقتل ضابط عثماني خلال تظاهرة أرمنية، وشملت المذابح التجمعات الأرمنية في كل الأناضول[2].

غير أن خضوع الأكراد للعثمانيين، وتحولهم إلى ورقة بأيديهم في الصراعات الداخلية، لم يكن مقدراً له أن يستمر، ذلك أنه ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، أخذت تظهر ملامح نهضة قومية كردية في الدولة العثمانية، وكان من تعبيراتها البارزة ظهور صحافة ناطقة بالكردية، وكذلك تشكيل منظمات وجمعيات ثقافية وسياسية، وفي الخط الأول، ظهرت في نيسان/ أبريل 1898 أول صحيفة كردية، اتخذت اسم «كردستان» وفي الخط الثاني، تشكلت عام 1908 «جمعية نهضة وترقي كردستان» وقد تشارك مؤسسوها بإصدار «الجريدة الكردية» الناطقة بالتركية.

وتوالى على مدار السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى نشاط كردي واسع في المجالين السابقين، فتشكلت «جمعية الأمل الكردي» وقد أنشأها في المنفى طلاب ومثقفون أكراد عام 1910، وحصلت الجمعية على

(1) فايز سارة، أقليات شرق المتوسط، دار مشرق ـ مغرب (دمشق)، 2000، ص 30 وما بعد.
(2) أنظر: ثورة العرب، مصدر سابق، ص ص 38 ـ 50.

حق ممارسة نشاطها العلني في استانبول عام 1912، وأصدرت الجمعية باللغتين الكردية والتركية مجلة أسبوعية عام 1913 باسم «النهار الكردي» ثم تحول اسمها إلى «الشمس الكردية» في عام 1914، واتخذ نشاطها طابع التعبئة القومية. وخلال الفترة ذاتها، تأسس «حزب المجدد» في العام 1912، واتخذ الحزب خطاً علمانياً أساسه فصل الدين عن الدولة، والدعوة لمساواة المرأة بالرجل[1].

وكان من الطبيعي أن يحصل تبدل في محتوى النشاط الكردي على أعتاب نهاية الحرب العالمية الأولى، فأخذت تظهر التنظيمات العالمية لكسب التأييد للقضية الكردية، وفي هذا الاتجاه جاء تشكيل «منظمة تحرير كردستان» نحو عام 1919، ولها هدف أساسي هو السعي لكسب التأييد للقضية الكردية، ويتشابه هدف هذه المنظمة إلى درجة كبيرة مع هدف «جمعية الاستقلال الكردي» التي أقيمت في القاهرة عام 1919.

وفتحت هزيمة تركيا ـ العثمانية، وتفتت الامبراطورية في أعقاب الحرب الأولى الباب واسعاً أمام تطورات جديدة للقضية الكردية، وبموجب معاهدة سيفر 1920، ظهرت وعود للأكراد بإقامة دولة كردية، إلا أن تلك الوعود تبخرت تحت شمس الأطماع الاستعمارية للدول الموقعة على المعاهدة، وتكرس بذلك انقسام كردستان بين الكيانات السياسية التي خلفتها نتائج الحرب، وصارت كردستان ثلاثة أقسام: القسم الأول وهو الأكبر في تركيا، والثاني في إيران، والثالث في العراق.

وتولى مصطفى كمال أتاتورك عبء إعادة بناء الدولة والمجتمع في تركيا، وقد استحث أتاتورك أكراد تركيا لمعاونته القيام بهذا العبء، فكانوا جزءًا مهماً من أدواته وقوته الضاربة، لكنه سرعان ما انقلب عليهم بعد أن تجاوزت خطته مرحلة الخطر، فأصدر جملة قوانين تحد من النزعة القومية الكردية لصالح سياسة التتريك، وفي سياق ذلك منع تعليم اللغة الكردية في

(1) فايز سارة، المصدر السابق.

المدارس، وحظر نشاط الجمعيات والأحزاب التي تطالب بكيانات سياسية للأقليات القومية في البلاد وبينهم الأكراد، وكان رد الأخيرين القيام بتمردات مسلحة متتالية، وقد تم سحق هذه التمردات بمنتهى الشدة والحزم والقوة الدموية، وترافق مع ذلك تشدد تركي حيال الأكراد منه منع علني لتداول كل ما هو كردي بما فيه اللغة وتسمية الأكراد، التي جرى استبدالها بـ «أتراك الجبال» ووضعت مناطق سكن الأكراد في جنوب شرق الأناضول في حالة حصار، استمرت حتى العام 1965، بصفتها مناطق عسكرية محظور على الأجانب دخولها، وما زالت تداعيات المسألة الكردية الموروثة عن الدولة العثمانية تتوالى في الدولة التركية الحالية[1].

الأرمن بين المجازر والمنفى

تحققت السيطرة العثمانية على معظم أرمينيا بعد أن هزم السلطان محمد الثاني الدولة التتارية الثانية في أرمينيا عام 1473. غير أن خضوع أرمينيا للدولة العثمانية لم يكن نهاية المطاف، بل كان في حركة مد وجزر، حيث صارت المنطقة ميداناً للصراع الرئيسي بين العثمانيين والفرس، ثم صارت بعدها ميداناً للحروب الروسية ـ الفارسية وللحروب الروسية ـ العثمانية (1877) مما أدى إلى انقسام أرمينيا الشرقية الروسية، والتي حصلت على استقلالها لاحقاً، وأرمينيا الغربية والتي آلت لتصير جزءًا من الدولة العثمانية، وقد بلغ عدد الأرمن في بداية القرن نحو ثلاثة ملايين نسمة منهم مليون وأربعمائة ألف في الدولة العثمانية[2].

وكغيرهم من القوميات الأخرى، فقد عاش الأرمن في ظل الدولة العثمانية إلى أن أخذت تتبلور وتترسخ فيها المسألة القومية، ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، أخذت تتوالى النشاطات القومية الأرمنية، وكان أحد أبرز تعبيراتهم تنظيم أرمينيا الفتاة والذي بدأ منذ العام 1839 المطالبة

(1) فايز سارة. . .، المصدر السابق.
(2) فايز سارة. . .، المصدر السابق، ص ص 94 ـ 117.

بالحقوق الأرمنية، وبفعل نشاطه تم انتخاب مجلس عمومي لمساعدة البطريرك رأس الأمة الأرمنية، ثم تحقق إنجاز آخر في عام 1863 وهو انتخاب عام للاكيروس، وتأليف مجلس ملي من 400 عضو مهمته «انهاض الأمة سياسياً وعلمياً واقتصادياً» وكله تم في ظل الاستقلال الإداري الذي كانت الدولة العثمانية قد منحته للأرمن[1].

وأعقب هذه التطورات بدء ظهور الأحزاب السياسية، وكان أول الأحزاب حزب الهاشناق الذي تأسس عام 1887، ثم تلاه حزب الطاشناق وقد تم تأليفه في العام 1890، وبعده تألف حزب الرامغافار في العام 1921. ووسط تلك التطورات تبلورت المطالب الأرمنية التي كان وراءها فريقان من الزعماء الأول، يطالب بالاستقلال الإداري، والثاني يهدف إلى جعل أرمينيا دولة واحدة مستقلة من الروس والعثمانيين في آن معاً.

واتبع العثمانيون في ضوء حروبهم مع الروس في القرن التاسع عشر، سياسة لينة مع الأرمن لمنعهم من اللجوء إلى روسيا، غير أن ما رافق الحرب الروسية ـ العثمانية عام 1877 وتوغل الروس في الأراضي العثمانية، ترافق مع اتهامات للأرمن بالتواطؤ مع الأعداء الروس، فقام أكراد الأناضول بارتكاب مذابح ضد الأرمن تحت سمع وبصر السلطة العثمانية، وتم إجبار الدولة العثمانية إلى قبول تعهد بإصلاح في الولايات التي يسكنها الأرمن، وبرفع الظلم عنهم، ومنع الأكراد من الاعتداء عليهم، غير أن الدولة العثمانية قصرت في ذلك، وشددت من اضطهادها للأرمن، وتفاقم الأمر إلى حد أبعد مع حملة أرمنية واسعة ظهرت في الصحافة الغربية، مما أسس لسياسة عثمانية ثم تركية دموية ضد الأرمن، أساسها قول الصدر الأعظم العثماني سعيد باشا: «إن المسألة الأرمنية لا تحل. . . إلا بإزالة الأرمن من الوجود» وهو قول يتقاطع مع توجهات لمؤتمر الاتحاد والترقي المنعقد في سالونيك عام 1911، والذي أكد «العداء الأرمني للدولة التركية والعمل على

(1) ثورة العرب. . .، مصدر سابق، ص 47.

تقويض أركانها»[1].

ووفقاً لهذه الرؤية مضى العثمانيون الأتراك في تعاملهم مع الأرمن لاحقاً، فكانت المذابح التركية ضد الأرمن في العام 1915 وهو العام الذي وصل فيه متطرفو الاتحاد والترقي طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا إلى مركز القرار في الدولة. وقد قام الأخير بحملة الإعدامات ضد العرب عام 1916، فيما قام الاثنان بالإشراف على تنفيذ المجزرة الأرمنية، والتي بدأت أول فصولها في حملة اعتقالات واسعة أواخر نيسان/أبريل 1915 وجرى قتل وتصفية المعتقلين، بينما كانت تجري محاكمات صورية لقادة وأعضاء من حزب الهنشاق الأرمني، وتم تنفيذ الاعدامات فيهم شنقاً، فيما كانت قوات الجيش والجندرمة بمساعدة مجموعات كردية، تقوم باجتياح القرى والبلدات الأرمنية، وتعمل في سكانها قتلاً وتشريداً، وطبقاً للمصادر الأرمنية فقد كان عدد الضحايا ممن قتلوا أو تم تهجيرهم خارج الأناضول كبير للغاية، بل أن معظم الأرمن كانوا بين الضحايا[2].

إن الأهم في مجريات ونتائج تلك الأحداث والتطورات، أنها تركت أثرها العميق في حياة الأرمن وبنياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصارت جزءًا من شخصيتهم الموزعة في شتات عالمي يندر مثيله، حيث هناك أكثر من 84 جالية أرمنية تتوزع في قارات العالم الخمسة إلى جانب الجمهورية الأرمنية التي استقلت بداية التسعينات عن الاتحاد السوفياتي السابق.

لقد رسم تصادم السياسات القومية في الدولة العثمانية مصائر جديدة للشعوب والقوميات التي تآلفت وتعايشت مئات الأعوام، ووضعت حداً للتعايش، حيث خرجت جماعات من الرابطة العثمانية على نحو ما فعل العرب والذين بنوا كياناتهم، ودمرت جماعات كما حدث للأرمن الذين

(1) ثورة العرب. . .، المصدر السابق.

(2) فايز سارة، القضية الأرمنية من المجزرة إلى الثورة (مخطوط)، ص ص 22 ـ 25.

الأخيرة من العهد العثماني ومثال ذلك الأكراد، أما الأتراك والذين كانوا يشكلون عصب الدولة العثمانية، فقد عادوا إلى أصولهم الطورانية، وخسروا ذلك الإرث الامبراطوري الذي خلفته قرون خمس من التاريخ كانت فيه الدولة العثمانية قوة عالمية كبرى، تشاركت السياسات القومية المتناقضة، التي ترافقت مع الضعف الداخلي والتدخلات الأجنبية في انهيارها وتفتتها.